مجلة دراسات إنسانية واجتماعية (Journal of Social and Human Science Studies)
جامعة وهران02/ المجلد 11 ع 03، 16/ 06/ 2022
ISNN: 2253-0592 EISSN: 2588-199X / Prefix: 10.46315

فلسفة الاقتصاد: علم الاقتصاد علم إنساني

Philosophy of economics: Economics is a human science

العمري حربوش Lamri Harbouche * Philatou19@yahoo.fr	فلسفة	جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2 الجزائر

DOI : 10.46315/1714-011-003-012

الإرسال: 05/ 01/ 2021 **القبول**: 04/ 04/ 2022 **النشر**: 16/ 04/ 2022

ملخص: (عربية)

إن الغاية الأساسية من الاقتصاد، مثلما يقال، هي تعليم الجياع كيفية الحصول على الغذاء، وقد نجح في تحقيق هذه الغاية في بعض المجتمعات، إلاّ أنه وبالرغم من ذلك يبقى النقاش الإبستمولوجي حول قضاياه متواصل نتيجة ما لهذا العلم من إخفاقات أثارت تساؤلات علمية، وأخرى فلسفية تبعث على إعادة النظر فيه كنوع من التفكير، وكعلم قابل للتطوير، وكممارسة متعددة الأبعاد، سياسية، واجتماعية، واخلاقية. يحاول المقال، انطلاقا من مبحث فلسفة العلوم، تحليل الواقع الاقتصادي المبني أساسا على العلاقات بين الأفراد، وبيان طبيعة هذه العلاقات، كما يهدف إلى توضيح صورة القوانين الاقتصادية، ويحاول الكشف عن الطبيعة الحقيقية لهذا العلم. ومن خلال فلسفة الاقتصاد، يوضح المقال الطبيعة الأخلاقية القيمية للمشكل الاقتصادي، التي تجعل منه علما من نوع خاص.

كلمات مفتاحية: علم الاقتصاد؛ فلسفة الاقتصاد؛ الاقتصاد السياسي؛ المشكل الاقتصادي؛ الاقتصاد التجريبي.

Abstract: (English)

The main purpose of economics is to teach the hungry how to get food, and it has succeeded to achieve this goal in some societies. However, because of the failures of this science, it has raised scientific questions, and other philosophical ones which lead to reconsider it as a kind of thought and as a science which can be developed, as a multidimensional, political, social and ethical practice. Based on the Philosophy of Science, this article attempts to analyze the economic reality grounded primarily on the relationships between individuals, and to clarify the nature of these relationships. It also aims to clarify the image of insufficient economic laws. Through the philosophy of economics, the article demonstrates the nature of the ethical value of the economic problem, making it a science of a special kind.

Keywords : Economic science ; Philosophy of economics, Political economy ; The economic problem ; Experimental economics.

* - الباحث المُرسل: Philatou19@yahoo.fr

1- مقدمة

تحتل العلوم الاقتصادية مكانة معتبرة في حياة الناس اليومية، بحيث نجد كلا من مفاهيمها، وإحصاءاتها، وتنبؤاتها، حتى نظرياتها تُبث بشكل مستمر في الأوساط الاجتماعية لدى الرأي العام الواسع، وتساهم في توجيه الحياة الاقتصادية والسياسية. وبالرغم مما حققه الاقتصاد من رفاه لبعض المجتمعات، ومن تلبية لحاجة الإنسان المادية، إلاّ أن النقاش الإبستمولوجي حول قضاياه لم تتوقف نتيجة ما لهذا العلم من إخفاقات تبعث على إعادة النظر فيه كنوع من التفكير، وكعلم قابل للتطوير. ولمّا كان الفيلسوف هو واضع الأسس النظرية التي تميّز الاقتصاد عن غيره من العلوم، كان من حقه امتلاك مشروعية التفلسف في قضاياه، وإشكالاته التي تتزامن مع تطوره بشكل دائم، وهذا من خلال ما يمكن التعبير عنه بفلسفة الاقتصاد Philosophie de l'économie، في إطار مبحث فلسفة العلوم Philosophie des sciences، وعليه تحاول هذه الدراسة بيان طبيعة هذا علم، وهل هو من مصاف العلوم الطبيعية، أم أنه علم من نوع خاص؟

فبالرغم مما يدعيه علم الاقتصاد من دقة في التعامل مع قضاياه باستعمال مختلف المناهج العلمية التجريبية، وتوظيفه لمختلف الوسائل المادية، والصورية كالرياضيات للتعبير عن قوانينه، اعتقادا أنه على خطى العلوم الطبيعية، تبقى ممارساته، وتطبيقاته الواقعية لا ترتقي إلى هذا المستوى، لأنه ببساطة يحاول تقنين علاقات إنسانية في إطار النشاطات الاقتصادية وصياغتها في شكل دوال رياضية، وهو أمر من الصعوبة بما كان تحقيقه وذلك لما تتميز به هذه العلاقات الإنسانية من أبعاد تاريخية، ونفسية، وقيمية أخلاقية، وروحية.

بناء على ما سبق، تندرج دراستنا ضمن مبحث فلسفة العلوم، التي تحاول الإجابة عن التساؤل حول طبيعة علم الاقتصاد، من خلال النظر في مبادئه، ومناهجه، ونتائجه ومعيار صدقها، وذلك بتوظيف المنهج التحليلي على مفاهيمه الأساسية، وحول مفهومه بوجه خاص، ثم تتبع مسار تطوره من خلال استقراء بسيط لتاريخه، وللمواقف الفلسفية. ومثل أي دراسة نحاول التوصل إلى تجاوز إشكالية الموضوع المتعلقة بتصنيف علم الاقتصاد والإجابة عن السؤال أي علم هو في ذاته؟ وننتهي إلى مناقشة نتائج هذه الدراسة امتثالا لمبدأ الاختلاف، ولمبدأ نسبية الأحكام خاصة في المجال الفلسفي.

إن الغاية من هذه الدراسة هي الكشف عن حقيقة هذا العلم، وعن أبعاده الحقيقية التي يخفيها، وعن التعارض الموجود بين ما هو نظري فيه، وما هو تطبيقي (الممارسة)، وتأرجح علميه بالمعنى التجريبي) بينهما.

2- مشكلة مفهوم الاقتصاد

عادة يُرجع مولد الاقتصاد الحديث إلى القرن الثامن عشر وخاصة أعمال العالم الاقتصادي الإرلندي كانتيون Richard Cantillon (1680-1734) في مجال الاقتصاد السياسي الكلاسيكي، من خلال كتابه المشهور "Essai sur la nature du commerce en général" 1730، أو إلى العالمين هيوم، وآدم سميث من خلال كتابه La richesse des nations 1776، من هنا يصبح من الصعوبة بما كان تحديد موضوعات الاقتصاد؟ أي سلم أولوياته من: الإنتاج، والاستهلاك، والتبادل، والتوزيع، والمداخيل، والمال، والتشغيل وغيرها من الموضوعات التي يهتم بها.

في مقابل ذلك تزيد المسالة تعقيدا حين نقبل على إعطائه معنى أو مفهوم عام، إلاّ أنه يمكن العثور مع جون ستيوارت ميل Mill على بعض الخصائص التي هيمنة على الساحة الاقتصادية في القرن التاسع عشر (ق19) قدمها لعلم لاقتصاد السياسي L'économie politique في مقال كتبه بين سنتي 1830-1831 وكان عمره آنذاك أربعة وعشرين سنة، تم طبعه بإنجليترا مع مقالات أخرى أربعة تحت عنوان: ""Essays on some Unsettled Questions of Political Economy وقد ترجم إلى الفرنسية:""Essai sur quelques questions pendantes d'économie politique المقالات الأخرى لم يتم ترجمتها. لقد كانت هذه المقالات الدافع القوي لاهتمام ميل بالقضايا الاقتصادية، وقد تجلى ذلك من خلال كتابه:

" مبادئ الاقتصاد السياسي" Principes d'économie politique, avec quelques-unes de leurs applications à l'économie social 1848 الذي نال شهرة كبيرة، في أوساط المهتمين بالشؤون الاقتصادية نظرا لاحتوائه على أهم الأفكار النقدية التي وجهة للنظام الاجتماعي آنذاك. سخّر ستيوارت ميل الجزء الأول من هذا الكتاب لتعريف الاقتصاد السياسي والذي ضمنه قوله: "هو العلم الذي يُعَلِمُ الأمم كيفية تحصيل الثروة". هذا التعريف لا يرضي فيلسوفنا، لأنه لا يميز بين ما يتعلق بالعلم الذي ينتهج الملاحظة، ويهدف إلى الكشف عن القوانين، وبين الفن. يقترح ميل تعريفا ثانيا بقوله:" أن الاقتصاد السياسي يعرفنا على القوانين التي تتحكم في الإنتاج، والتوزيع واستهلاك الثروات". هذا التعريف في نظر ميل، حقيقة لا يخلط بين الأجناس من علم وفن، لكنه تعريف واسع لأن هناك قوانين كثيرة تتحكم في عملية الإنتاج، منها قوانين كثيرة فيزيائية، وأخرى تتعلق

ISNN: 2253-0592 EISSN: 2588-199X / Prefix: 10.46315

بالزراعة، وأخرى فيزيولوجية، وغيرها من القوانين مع أنها ليست جزء من القوانين الاقتصادية. وبما أن هناك قوانين فيزيائية، وأخرى أخلاقية، فإن الاقتصاد يتعلق بهذه الأخيرة لأنها "قوانين الروح أو الفكر" Lois de l'espri، وضمن هذه القوانين، أو ما يمكن أن نسميها "مميزات الطبيعة الإنسانية"، هناك ما يتعلق بالإنسان باعتباره "فرد خالص "Pur Individu فهي، في هذه الحالة لا تتعلق بالاقتصاد بقدر ما تتعلق بالعواطف (الرغبات) والإتيقا.

يقتضي الاقتصاد "إنسانا حيا في حالة اجتماعية"، وهنا يمكن الحديث عن "الاقتصاد الاجتماعي" L'économie sociale للإشارة إلى هذه القوانين الروحية، ذلك لأنها مهمة في علاقة الفرد بالآخرين.

بناء على ما سبق، يقدم لنا ميل تعريفة للاقتصاد السياسي قائلا:" الاقتصاد السياسي هو العلم الذي يصف ظواهر المجتمع الناتجة عن تأثير العمليات المشتركة للإنسانية من أجل إنتاج الثروة، ما دامت هذه الظواهر لم تتغير بفعل مُؤثر آخر" (Mill j. S., 1801, pp. 1-2).

من هذا التعريف يمكن استنتاج ما يلي:

أولا: الاقتصاد هو علم الثروة، من خلال اعتباره الاقتصاد كعلم يبحث في القوانين التي تضبط الظواهر الاجتماعية المتأتية من الأفعال المتنوعة للأفراد، لغرض إنتاج الثروة، شريطة أن لا تتعرض هذه الأفعال للتغيير نتيجة مؤثر آخر، من هذا التعريف يمكن استنتاج بأن الاقتصاد لا يهتم إلاّ بالثروة، واعتبارها المحرك الوحيد وغاية أفعال الأفراد. وأن الاقتصاد بذلك، هو العلم الذي يهتم بالمؤثرات على الرغبة في تحصيل الثروة، ومنه، فإن الظواهر، وهي الموضوعات التي يهتم بها الاقتصاد مثل، الإنتاج، والاستهلاك، والتبادل، تحتوي على الرغبة في الثروة والتي غالبا ما تكون العامل المهيمن. الملاحظ أن هذا التعريف يتفق إلى حد ما مع ما قدمه العالم الاقتصادي الإرلندي كانتيون Cantillon (1680- 1734) الذي جاء في كتابه "مقال في طبيعة التجارة بشكل عام" حديث عن الثروة التي يجنيها الإنسان عن طريق العمل من خلال استغلال ما تحتويه الأرض والبحر من خيرات

(Cantillon, 2011, pp. 67-94).

ثانيا: الاقتصاد هو علم المؤثرات على الرغبة في الثروة المقدّرة في ذاتها. إن عناصر الاقتصاد، أي الموضوعات التي يهتم بها والتي ذكرناها سالفا (الإنتاج، والاستهلاك، والتبادل وغيرها)، هي ظواهر غالبا ما توجهها الرغبة في الثروة. أحيانا يقابل الاقتصاديون هذا التعريف الجوهري بتعريف آخر اصطلاحي، مختلف عنه، لا يقل أهمية عن الأول، وهو تعريف قدمه العالم

الاقتصادي الإنجليزي روبن Lionel Robbins (1898-1984) والذي يؤخذ به في كثير من البرامج الجامعية، قوله:" أن الاقتصاد هو دراسة للسلوك الإنساني باعتباره علاقة بين الغايات والوسائل النادرة للاستعمالات البديلة"(Robins, 1947, p. 30) . أي أن الاقتصاد يستمد وحدته وخصوصيته باعتباره يدرس بعض النماذج من السلوك مثل، الخيارات التي نقوم بها لبعض الأغراض لحاجتنا إليها، دون غيرها التي نضحي بها.

يستند تعريف روبين إلى مفهوم أكثر شمولية، فكلما كانت هناك ندرة، تعلق السلوك الإنساني بعلم الاقتصاد. من هنا حاول المؤمنون بهذه المقاربة من علماء الاقتصاد إثبات إمكانية تطبيقها في جميع ميادين الحياة، كميدان البيئة، وميدان التكوين، والحقوق، والسباق إلى الحكم السياسي، وغيرها، وليس فقط في مجال الاقتصاد.

إن المقاربة الاقتصادية التي تهدف إلى استغلال أقصى للموارد النادرة، أصبحت في نظر البعض، المفتاح لكل المداخل، وأنها قادرة على تفسير مجمل السلوك الإنساني، وكذا القواعد الاجتماعية. تقترب هذه القناعة كثيرا من الاعتقاد بأن كل فعل إنساني هو بالجوهر اقتصادي، بمعنى أن خيارات الإنسان من بين الممكنات المعروضة عليه، تعبر عن محاولة تحسين مصيره.

بالرغم مما كان لهذه التعريفات من أهمية في تحسين وضعية الاقتصاد، على الأقل من حيث المفهوم والوظيفة، إلاّ أن ميل لا يعتبره (علم الاقتصاد) شيئا أكثر من مجرد جزء صغير من العلوم الأخلاقية، تلك التي تهتم بتحصيل الثروة، لذلك يرفض ميل أن يتخذ من هذا المبرر (تحصيل الثروة)، مدخلا عاما للسلوك الإنساني، خاصة إذا تعلق الأمر بالاستجابة لقهر الحاجة، أو هيمنة الحاجة على حد تعبير "ماركس".

يركز ميل في كتاب مبادئ الاقتصاد السياسي 1848 على التمييز بين الاقتصاد الاجتماعي الذي يهتم بالإنسان في المجتمع، والاقتصاد السياسي L'économie politique الذي يهتم بالإنسان الذي يسعى إلى الثراء في المجتمع. يعتقد ميل بأنه من غير المعقول أن يمضي الإنسان حياته بحثا عن المال. إن الصورة المثلى للطبيعة الإنسانية هي أن لا يكون فيها أحدا غني، أو أن يتمنى أن يكون غني على حساب جهد الآخرين ففي الحياة أمورا أكثر أهمية من الاقتصاد السياسي (Mill J. S., 2010, p. 356).

إن الطابع الذي أراد أن يعطيه ميل للاقتصاد ليس ماديا، ولا نفعيا، ولا استغلاليا تماما، بل على العكس من ذلك قدّم لنا مفهوما للاقتصاد تتقاطع عنده اعتبارات أخرى إنسانية، وأخلاقية، واجتماعية.

ما المقصود بالاقتصاد إذن؟ لا يمكن الحديث عن تعريف واحد للاقتصاد، بل تعريفات متعددة ومتنوعة وفقا للأنماط الاقتصادية من جهة، وصيرورته التاريخية من جهة أخرى، وقد يكون السبب في تعدد التعريفات، هو اختلاف الفلاسفة والمفكرين المؤسسين له كعلم، وهذا يثير مجموعة من التساؤلات حول وضعيته، وعلميته مما يستدعي نقاشا فلسفيا ظهرت ملامحه مع مفكرين وعلماء اقتصاديين أنفسهم. يبقى أن الثابت في تعريف الاقتصاد هو أن أصول هذه الكلمة يونانية Oikonomos، وتعني إدارة المنزل، أو تسيير شؤون المنزل، من كيفية الاعتناء به، إلى طريقة الإتقان وتحديد الخيارات بين الممكنات وغيرها من الوظائف المماثلة لتلك التي يتصف بها عمل الاقتصادي، كالتحكم في الإنتاج، كم ننتج، متى ننتج، وكيف نوزع، وكيف نستهلك.

إن هذه الأسئلة تتطلب، من جهة، إجراءات ضرورية غير محدودة، وموارد الاقتصادية التي تحت تصرفنا كالأراضي، والعقارات، والآلات والوسائل المتنوعة المحدودة، كما تتطلب، من جهة أخرى، إجابات قد نجد لها أثرا لدى المستهلك، أو المؤسسة الاقتصادية، أو في المجال الاقتصادي بشكل عام.

في كثير من الأحيان، كما هو ملاحظ، تكون هذه الإجابات محل نقاش واسع بسبب ما تثيره من تحديات اجتماعية، وسياسية، خاصة إذا كانت الموارد قليلة أو نادرة. من هنا كانت القرارات التي يتخذها المجتمع تعكس ما يمكن أن نسميه **بالمشكل الاقتصادي** Le problème économique، بحيث يلزم المجتمع بالإجابة عن ثلاثة أسئلة أساسية:

- ماذا ينبغي علينا أن ننتج من خيرات، وخدمات؟
- كيف ينبغي إنتاج هذه الخيرات والخدمات؟
- إلى من توجه هذه الخيرات والخدمات المنتجة؟

قد تكون الإجابة عن هذه الأسئلة سهلة إذا ما كانت الموارد متوفرة بحيث تلبي حاجة المواطنين، لكن الأمر ليس على هذا الحال.

تصنف هذه الموارد إلى ثلاثة أقسام كبري:

- الأرض La terre: وتتمثل في كل الموارد الطبيعية في هذا العالم.

العمل Le travail: والمتمثل في الجهد الإنساني، الجسدي، والفكري.

- رأس المال Le capital: والمتمثل في التجهيزات، والبنيات المستخدمة في إنتاج هذه الخيرات.

مما سبق يأتي تعريف الاقتصاد في الشكل التالي:" الاقتصاد دراسة تهتم بالطريقة التي بها يدير المجتمع موارده النادرة" (Mankiw, 2015, p. 5).

ISNN: 2253-0592 EISSN: 2588-199X / Prefix: 10.46315

في الحقيقة، لا يمكن الإجماع على تعريف واحد، فلو تأملنا التعريف الأكثر استعمالا ومقتضاه:" أن الاقتصاد هو دراسة لمجمل السلوك المتعلق بالإنتاج، والتوزيع، واستهلاك للخيرات والخدمات"، فإننا نلاحظ بأن هذا التعريف واسع بحيث تتقاطع فيه عدة أنشطة إنسانية التي تدخل ضمن الخيارات الاقتصادية، والسياسية أو الإتيقية. كما أن هذا التعريف يظهر حاجة هذه الأنشطة إلى بعضها البعض من جهة، وتعذر تحديد طبيعتها، من جهة أخرى، هل تنتمي إلى السجل الاقتصادي، أم السياسي أم النفسي، وهي مشكلة بالنسبة للاقتصاد وللعلوم الإنسانية جميعها. لأجل ذلك يعتبر مفهوم الاقتصاد من المشكلات التي يدور حولها النقاش، ليس لاختلاف التعريفات فحسب، بل غالبا ما يدل تعريف الاقتصاد على نمط تفكير صاحبه، وانتمائه المذهبي والإيديولوجي.

3- فلسفة علم الاقتصاد

من المؤلفات الجديدة التي تواصل معها هذا النقاش 2014 Philosophy of Economics للعالم الاقتصادي الأمريكي المتخصص في منهجية وفلسفة الاقتصاد دون روس Don Ross، في هذا الكتاب يدافع روس عن فلسفة الاقتصاد، وعن مفهومها، ويوضح طبيعة الاقتصاد بالنسبة للعلوم الاجتماعية الأخرى، ومما جاء في الفصل الأول توضيح لمعنى فلسفة الاقتصاد، والإشارة إلى ضرورة عدم فصل معنى فلسفة الاقتصاد عن المعنى العام **لفلسفة العلوم**، هذه الأخيرة في نظره هي ذلك المنتوج الفكري الفلسفي الذي يرتبط في الأصل بأعمال حلقة فينا Le cercle de vienne، والتي ركّز على تحديد المعايير التي بها نميز بين العلم واللا علم، ويشير في مؤلفه إلى أن هذه المعايير مشتقات من التطبيقات العلمية خاصة منها الفيزيائية، التي شكّلت آنذاك براديغم هذا التمييز (بين العلم واللا علم) (Ross, 2014, pp. 3-13).

من التساؤلات التي يمكن أن تطرح في هذا المجال: لماذا يعمل الإنسان؟ لا شك أن هذا السؤال يسمح للفيلسوف بالولوج إلى عالم الاقتصاد، لأن الإجابة عنه لا تتطلب تصرفا علميا بحتا بقدر ما تتطلب تفكيرا منظما في كيفية تحصيل المنفعة، أو تلبية الحاجة لذلك فإن كل تصرف أو سلوك يقوم به الإنسان، لا شك أن له بما في ذلك، أبعاد اقتصادية. لذلك يقال: "إن الحصول على الدخل هو القوة المحركة الأساسية للنشاط الإنساني".

-يتحدث الفيلسوف الأمريكي دانيال هوسمان صاحب نظرية التوازن Théorie de l’équilibre كمنهج في مجال الاقتصاد الجزئي Microéconomie عن ثلاثة حقول أساسية في فلسفة الاقتصاد:

أولا: أن الاقتصاد مثله مثل أي علم، يشكل موضوعا للنقاش الإبستمولوجي (المعرفي) والمنهجي (منهجية الاقتصاد). ويتضمن هذا الحقل التساؤلات التالية:

- كيف يمكن الربط (مطابقة) المنهج التجريبي مع الطريقة التي بها يُبني الاقتصاد ويمارس؟
- أي نوع من الحقيقة تطلبها النظريات الاقتصادية، هل تمدنا بمعرفة؟
- كيف يمكن لنا إثبات النظرية الاقتصادية؟
- إلى أي مدى يمكن للنظرية الاقتصادية الارتقاء إلى مصاف النظريات العلمية في مجال العلوم الطبيعية؟

ثانيا: يثير الاقتصاد تساؤلات حول عقلانية ونظرية الفعل الاقتصادي في حالة ظهور فرضيات في الاقتصاد الحديث، حول السلوك العقلاني للعوامل (الشروط) الاقتصادية Agents économiques .

- التساؤل حول واقعية الفرضيات الاقتصادية.
- حول مدى تأثر الاقتصاديين بالمعطيات التجريبية.
- هل تؤدي النظريات الاقتصادية إلى قوانين؟
- إلى أي مدى يمكننا التنبؤ في مجال العلوم الاقتصادية، وهل يمكن الوثوق بهذه التنبؤات؟
- التساؤل حول مدى دقة نتائج الاقتصاد العلمية؟
- التساؤل حول تطور وتقدم الاقتصاد.

ثالثا: محاولة الإجابة عن التساؤل حول ما إذا كان الاقتصاد يوفر الأدوات أو ما يمكن أن نسميه مبادئ ومعايير تقييم (تقويم) المؤسسات، والحالات، والعمليات الاقتصادية، وهي تساؤلات تنتمي إلى حقل الفلسفة المعيارية وبالأخص الفلسفة الأخلاقية، والسياسية. (Cozic, 2010, p. 1) وهي عبارة عن المساءلة الأخلاقية حول الاقتصاد.

- كيف يمكن العيش معا؟
- كيف يمكن الحفاظ على التوازن بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة؟
- هل يمكن تحديد معنى الخير بالمنفعة؟ (Hausman, 1992, p. 1)

من هنا يكون التناول الابستمولوجي للاقتصاد من خلال تبرير هذه التساؤلات، ومنه يجوز لنا الحديث عن مشروعية التفلسف في القضايا الاقتصادية، وبالتالي الحديث عن ابستمولوجيا خاصة بالاقتصاد. من حق الفيلسوف، إذن، التدخل في القضايا الاقتصادية التي تستدعي عملا عقليا فلسفيا، لأن **العلاقات الاقتصادية ما هي إلاّ علاقات إنسانية**، ذلك أن اللامساواة

ISNN: 2253-0592 EISSN: 2588-199X / Prefix: 10.46315

الحاصلة في مجال الممارسة الاقتصادية، كاللامساواة في تكافؤ الفرص مثلا، تشكل مشكلة فلسفية بامتياز.

بناء على ما سبق، يمكن القول بأن فلسفة الاقتصاد علم الاقتصاد، غايتها الكشف عن الطبيعة الحقيقية لهذا العلم، وذلك من خلال الكشف عن طبيعة موضوعاته، ومنهج تعامله مع هذه الموضوعات، ونتائجه ومعيار صدق هذه النتائج، مما يدفعنا إلى النظر عن قرب في الركائز التي يبنى عليها أي علم وهي: الموضوع، المنهج، والغاية أو النتائج.

أولا: من حيث الموضوع:

موضوع علم الاقتصاد هو الظاهرة الاقتصادية Le phénomène économique، وليس من السهل ضبط مفهومها بالشكل الذي تبدو عليه، لذلك بعد الاطلاع على كثير من التعريفات، وقع اختيارنا على التعريف الذي قدمه مرسال موس وهو تعريف بالموضوع في كتابه " Manuel d'ethnographie (1926)"، بالرغم من أن هذا الأخير يكون قد عرض مجموعة من التعريفات لمجموعة من المفكرين الاقتصاديين. يعتقد موس أن من بين كل الظواهر الأخلاقية، تبقى الظواهر الاقتصادية أكثر الظواهر التزاما بالمادية، وبالرغم من أنها تصنف عادة مع الظواهر المادية، إلاّ أنها تعبر عن تمثلات جماعية représentations collectives بحيث تعرض موقف أفراد المجتمع من المادة. وعليه فإن الظاهرة الاقتصادية، هي الظاهرة الاجتماعية التي تنظم وتتحكم في مجموعة من النشاطات التي تتعلق بالأشياء الضرورية التي تسمى ممتلكات Les biens. إن الجانب الاقتصادي لهذه الوقائع يميزها عن الفعل التقني المحض، إنها عبارة عن خدمة بالمقابل، أو هي ملكية متنقلة بين الأشخاص (Mauss, 2002, p. 93). بمعنى، الظاهرة الاقتصادية ليس ظاهرة مادية محضة ما دامت تعبر عن علاقات اجتماعية، وإنسانية داخل المجتمع، فهي من جهة أخرى تعبر عن سلوك أخلاقي، والسلوك الأخلاقي هو سلوك إنساني بالرغم من أن مظهره مادي.

ثانيا: من حيث المنهج:

يتصف علم الاقتصاد بكونه وحيد من نوعه بين مجموعة العلوم وذلك لما يتميز به من منهجية خاصة مختلفة عن تلك المعتمدة في هذه العلوم. هذا يفسر، من دون شك، لماذا كانت فلسفة الاقتصاد، والمنهجية الاقتصادية، فعلا، أقدم من هذا النشاط (الاقتصاد) في حد ذاته. كون الاقتصاد من العلوم الجديدة التي تهتم بالفعل L'action، فقد كان مجالها الدراسي البحثي يصنفها كعلم اجتماعي، أو أخلاقي، وبالتالي فإن اهتماماته بعيدة عن محاولة تفسير المادة، لذا كان يشكل في بدايته مجالا نظريا خصبا لكن، تشوبه نوع من الفوضى مما دفع الآباء المؤسسون له

ISNN: 2253-0592 EISSN: 2588-199X / Prefix: 10.46315

إلى محاولة تنظيمه بداية من تعريفه، إلى التفكير في منهجه قصد الارتقاء به إلى مصاف العلوم الطبيعية المادية.

من بين المساهمين الأوائل في وضع القواعد الأساسية المنضمة لهذا العلم جون ستيوارت ميل وذلك بتعريفه، ووضع القواعد المنهجية له ويظهر هذا من خلال مقاله:

Essai Sur la définition de l'économie politique et sur la méthode d'investigation qui lui est propre 1830-1831 لقد سمح هذا المقال لميل بالكشف عن أهم المسائل الإبستمولوجية التي يثيرها بشكل عام، مما سمح له باقتراح منهجية تستجيب إلى متطلبات الدفاع عن هذه النظرية، والتصدي للأحكام المسبقة والسريعة حول هذا العلم. يتضمن هذا المقال خطوات ثلاث: (التعريف- المنهج- الحدود) في التعامل مع خصوصية هذا العلم (علم الاقتصاد السياسي):

-**التعريف** Définition: تعريف الاقتصاد السياسي، وقد أشرنا إليه من قبل.

- **المنهج** Méthode:

يتحدث فيه عن الاستقراء والاستدلال الاستنتاجي، ذلك أن الاقتصاد السياسي بالنسبة له اقتصاد يفكر، بل ينبغي عليه أن يفكر انطلاقا من فرضيات وليس وقائع.

إن الاقتصاد كمنهج يفتح باب المسائلات العامة في فلسفية العلوم والإبستمولوجيا، تلك المتعلقة بطرق الاستدلال، وقيمة الحقيقة لمختلف أنواع الأحكام، هذه المسائل مثل: ما معنى أن نعرف وكيف؟ تتردد باستمرار في مجال فروع الاقتصاد كالاقتصاد القياسي، والاقتصاد التجريبي، ونظرية القرارات، ونموذج الاقتصاد الكلي، وتاريخ الفكر اقتصادي وغيرها من الفروع، ثم إن الطابع الرياضي لهذا النشاط (الاقتصاد) منذ (1870-1890) فتح باب التفكير المنهجي المستمد من الإبستمولوجيات الكبرى الموروثة عن حلقة فينا Cercle de Vienne.

- **الحدود** Limites:لم يعرض حقيقة فكرة الاستنتاج إلا بعد سنوات في كتابه Système de logique déductive et inductive (1843)، وقد كان يقصد بذلك، التفكير انطلاقا من فرضيات شارحة، أو إن شأنا أن نسميها "نماذج Modèles"، ثم مقارنة نتائج هذه الفرضيات بالوقائع (Clerc, 2005).

من هنا يقر ميل في مقاله، بأن بفعل الشروط الكثيرة التي تؤثر وبفعل ضعف وسائل تقييم التجارب، فإن استخلاصنا للنتائج يكون ضعيفا، وبالتالي معرفتنا تكون محدودة، ومنه فإن معرفة الواقع تكون غير ممكنة، ولهذا يبغي علينا العمل وفقا لرغبتنا، مع العلم أن الرغبات كثيرا ما تواجه بالأسباب المشوشة التي يتعذر فكها.

هذه النتيجة يؤكدها ميل في كتابه "Système de logique" في قوله: لا يمكننا التأكد إلى أي حد، وإلى أي مستوى، يمكن لسبب أن يعمل دون أن يتعرض لاضطراب (Mill J. S., 2002, p. 492). من هنا يمكن القول: أن مقاربة الواقع عن طريق الاستنتاج تكون دائما جزئية في العلوم الأخلاقية، لكن بالنسبة لميل، ينبغي أن لا يكون ذلك سببا في التخلي عن البحث، وهذا ما حصل من خلال التطور الملحوظ في علم الاقتصاد وتفرعه إلى أنواع تحاول اعتماد التجريب كمنهج منها:

- الاقتصاد التجريبي:

لقد كان مولد الاقتصاد التجريبي نتيجة التطور الحاصل في نظرية القرار Théorie de la décision ونظرية الألعاب Théorie des jeux. يعزى تطور الاقتصاد التجريبي إلى العالمين الاقتصاديين، الأمريكي فارنون سميث Vernon Smith (Vernon, 1989)، والأمريكي الإسرائيلي دانيال كهنومان Daniel Kahneman (1934-)، اللذان نالا جائزة نوبل سنة 2002 في مجال الاقتصاد التطبيقي، وهو نوع من الاقتصاد يقوم على اختبار السلوكيات الاقتصادية الفردية أو الجماعية، وتحليل النتائج بواسطة الإحصاء وذلك بتوظيف الطرق التجريبية المعمول بها في مجال علم النفس.

من هنا يمكن القول بأن تطور الاقتصاد التجريبي لم يكن ممكن إلا بتوظيف الرياضيات، والإحصاء، والتصاميم (المخططات) كأدوات تحليل وكموضوعات للبحث، وقد كان التصميم أو النمذجة Modélisation أكثر التطبيقات سببا في تطور الاقتصاد التجريبي (Serra, 2012, pp. 751-752).

يرتبط الاقتصاد التجريبي بعدة، مباحث أساسية تعتمد التجربة في دراستها نذكر منها:

- علم الاقتصاد السلوكي Economie comporte mentale يهتم بدراسة تصرفات الناس في الوضعيات الاقتصادية، غايته الأساسية، وصف، ومحاولة فهم، لماذا يسلك الناس سلوك يبدو غير معقول أو مفارق لما تقول به نظرية (الإنسان الاقتصادي).

- علم الاقتصاد العصبي Neuroéconomie مجال يقع عند التقاطع بين علم الاقتصاد، والعلوم العصبية المعرفية، يهتم بدراسة تأثير العوامل المعرفية والانفعالية في اتخاذ القرار، سواء عند الاستثمار، أو عند التسويق، أو عند الاستهلاك.

- الفاعلية: La performativité مصطلح استعمل لأول مرة من طرف فيلسوف اللّغة الإنجليزي أوستن جون لانجشو (1911-1960) في كتابه (1962) Quand dire c'est faire ويعرف بأنه واضع نظرية أفعال الكلام.

ISNN: 2253-0592 EISSN: 2588-199X / Prefix: 10.46315

إن الخطابات التي تقدها النظريات الاقتصادية تُفَعِلُ النموذج الواقعي، وتنظر إليه كفاعلية، وأداء:« إن علم الاقتصاد بالمعنى الواسع للكلمة، يُفَّعِلُ، ويُشّكِل الواقع، أكثر من النظر إلى طريقة أدائه» (Munesa & Callon, 2008)

- مشكلات الاقتصاد التجريبي المنهجية:

يثير الاقتصاد التجريبي مشكلات منهجية متعددة، من هذه المشكلات ما يتعلق بخصوصياته مثل التوظيف الممنهج للحوافز الماليةMotivations financières التي تميزه عن باقي العلوم الإنسانية منها علم النفس (Guala, 2005, pp. 239-263)، وكمثال على ذلك، التجارب في مجال السوق والتجارة التي تتناول دور الوسيط في هذه المؤسسة، تستعمل الحوافز المالية تجريبيا لغرض مراقبة بعض الملامح الفردية، كالقيمة المضافة للخيارات، مثلما أشار إلى ذلك آدم سميث في حديثه عن نظرية القيمة Théorie de la valeur، في كتابه "بحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم" 1976.

تعمل النظريات الاقتصادية على محاولة تفسير والتنبؤ بالظواهر الاقتصادية الواقعية، فإذا نجح اختبار هذه النظريات تجريبيا في المخبر، ولو بطريقة غير واضحة، فلماذا لا ينجح تطبيقها خارج المخبر أي في الميدان؟ إن الطريقة التي يمكن أن نفهم بواسطتها هذه المشكلة، أي مشكلة التحقق من صدق التجارب، مبنية على معطيين:

- المجال الذي نخصصه للنظريات الاقتصادية.

- الإجابة التي نقدمها عن سؤال المطابقة الخارجية، أو إلى التواز، أي مسألة معرفة ما هي إمكانية استنتاج ظواهر اقتصادية واقعية، من خلال ظواهر اقتصادية تجريبية؟ فإذا قمنا بإقحام المعطيات السلوكية ضمن التجريب المخبري، فإن الإجابات التي نقدمها في مسألة المطابقة الخارجية، مهما كانت دقتها تضل جزئية (Plott, 1991).

يقول العالم الاقتصادي بلوث: "ينبغي تطبيق النماذج العامة المطبقة في مجال الاقتصاديات المعقدة ذات الوجود الطبيعي، على الحالات الخاصة البسيطة، أما النماذج التي لا تطبق على هذه الحالات، لا يمكن أن تكون نماذج عامة، وبالتالي لا يمكن اعتبارها كذلك (أي عامة).إن النظريات التي تؤدي إلى استنتاج أحكام مسبقة في المخبر، ينبغي أن ترفض أو تعدل. بينما النماذج والمبادئ التي تثبت وتبقى أثناء الاختبار المخبري، يمكن استعمالها في الإجابة عن أسئلة تتعلق بالواقع" (Plott, p. 905).

ISNN: 2253-0592 EISSN: 2588-199X / Prefix: 10.46315

يحيلنا هذا القول إلى التساؤل حول الشروط التي تسمح بنقل النتائج المتحصل عليها من المخبر إلى الميدان؟ إن الشرط الأساسي في هذه العملية، هو المعرفة الدقيقة بالتجارب وبمجال التطبيق الطبيعي، وتكون الغاية من هذه العملية هي التأكد من أن السياقين تجمعهما أسباب مشتركة كافية، حتى نتمكن من الاستدلال بواسطة المماثلة Analogie من المخبر إلى الميدان. إن الغاية من التجارب في نظر الاقتصاديين، هي أساسا الكشف عن هذه المماثلة أو المشابهة. تعتبر الوضعيات التجريبية ليست جزء من مكونات المجال الخاص للاقتصاد (أي الظواهر المقصودة، أو ما يمكن تسميته بالظواهر الاقتصادية الطبيعية)، أكثر من كونها تمثلات لهذا المجال، تستعمل لفهمه إلى جانب النمذجة والمحاكاة، بمعنى آخر، ما التجارب إلا وسائط بين مجال الاقتصاد، والفرضيات التي يمكن أن تكون حوله (Guala, pp. 209-211).

ثالثا: من حيث النتائج (تربيض الاقتصاد)

لا ننكر مدى توظيف الاقتصاد للرياضيات في التعبير عن قضاياه، إلا أن هذه الميزة لا تبرر علميته، فبقدر ما تضيف الرياضيات من دقة في الدراسات الاقتصادية، فهي تخفي من جهة اخرى الكثير من المسائل التي تحتاج إلى الدراسة، وعليه، فإن توظيف الرياضيات في الاقتصاد ضروري غير كاف، لذلك يقال بأن المبالغة في توظيف الرياضيات يؤدي إلى تجاوز الكثير من المسائل التي تحتاج إلى دراسة، والتي لا يمكن التعبير عنها رياضيا لكونها ذات طبيعة مميزة. في هذا الصدد يعتقد أمارتيا سن Amartya Kumar Sen (1933-) صاحب نظرية الخيار الاجتماعي La théorie du choix social المطبقة في مسائل العدالة الاقتصادية Justice économique، أن المبالغة في توظيف الرياضيات قد يكون سبيلا للتغاضي على المسائل الأكثر أهمية، حتي منها التي لا يمكن جعلها في شكل معادلة. ومنه فإن الرياضيات ليست الأساس الوحيد لعلم الاقتصاد (Sen, 2009).

4- علم الاقتصاد: من الوضعي إلى المعياري

يتعلق الأمر في هذا المبحث بميتودولوجيا (منهجية الاقتصاد) كموضوع لفلسفة العلوم، وفلسفة الاقتصاد على وجه التحديد. الكثير من الاقتصاديين يشاركون في تقييم Évaluationسياسات ومؤسسات الاجتماعية الاقتصادية، والبعض منهم ينظر إلى نشاط هذه المؤسسات خاضع لمشروع إنساني يعمل على تحسين ظروف وشروط الحياة المادية للأفراد. يبقى أننا لو أخذنا الموضوع من منظار فيلسوف العلم، فهذا لأن جانبا من الغايات، والمواقف، وإسهامات الاقتصاديين تخضع للوهلة الأولى إلى نظام معرفي Régime épistémiqueشبيه بما هو

ISNN: 2253-0592 EISSN: 2588-199X / Prefix: 10.46315

سائد في العلوم. فإذا وضعنا فرضية أن هذه الغايات، والمواقف، وإسهامات الاقتصاديين متمايزة بحيث يمكن تحليلها وتقييمها بواسطة قواعد ووسائل فلسفة العلوم، فإن المؤكد أن هذه الفرضية ترتبط بشكل واسع مع مسألة التمييز الشهيرة بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد المعياري، ويعتبر الاقتصاد الوضعي هو موضوع اهتمام فيلسوف العلم.

يعود هذا التمييز إلى التقسيم الثلاثي بين "**العلم الوضعي**" و"**العلم معياري**" و"**الفن**" الذي أشار إليه العالم الاقتصادي البريطاني "كينز" الأب John Neville Keynes (1852-1949)، في كتابه The scope and method of political economy (1891). وهو صاحب النظرية الكينزيانية Keynésianisme. مدرسة تفكير اقتصادي أسسها كينز، مبدأها هو أن ترك الأسواق لحالها لا يؤدي بالضرورة إلى أمثل وأفضل اقتصاد.

أما النوع الأول من العلوم (العلم الوضعي) فهو مجال من المعارف المنتظمة تهتم **بما هو كائن**، بينما النوع الثاني من العلوم (العلم المعياري)، فهو مجال من المعارف المنتظمة تهتم **بما ينبغي أن يكون**. في حين أن العلم الثالث (الفن)، فهو نظام من القواعد تهدف إلى تحقيق غاية معينة. فإذا كان الكثير من الاقتصاديين يؤكدون على السمة الوضعية للاقتصاد، وبالتالي خلو هذا العلم من أحكام القيمة، أي ما يعرف عندهم بالحيادية القيمية Neutralité axiologique، بعد ما ميّز هؤلاء بين الوقائع والقيم في الأدب الاقتصادي Littérature économique، فإن البعض منهم لا يرى أنه من السهل التمييز بين نوعي الاقتصاد (الوضعي والمعياري)، وبالتالي فإن لاقتصاد في نظرهم يتصف بجملة من الخصائص تمثل في حقيقة الأمر فرضيات نذكر منها:

أولا: لا يمكن أن يكون الاقتصاد، في نظرهم، خال من أحكام القيمة بشكل تام وخالص، بل على العكس من ذلك فهو مشبع بها خاصة إذا ميّزناه عن العلوم الطبيعية، وفي هذه الحالة هناك تهديد مباشر للأساس المنهجي الذي بني عليه الاقتصاد. إن ما يؤكد هذه الفرضية (تشبّع الاقتصاد بأحكام القيمة) هو أن الاقتصاد نفسه يحملنا بشكل عفوي على إصدار أحكام قيمية حول بعض موضوعات اهتمامه مثل: الفقر، أو الاستغلال، أو مراجعة الأجور، أو غيرها من السلوكيات التي تثير مشكلات ذات طابع قيمي.

أما فيما يتعلق **بالنتيجة 1**: فهي معرضة للخلط والفوضى، **فمن جهة**، أنها تجمع بين الظواهر المتنوعة بمجرد أن تبقي قيم الاقتصادي في حدود اختيار الأسئلة التي يريد الإجابة عنها، وهذا لا يعني أن هذه الأسئلة، وما تقتضيه من إجابات، ليست واقعية، **ومن جهة اخرى**، أنها

(النتيجة)، لم تنجح في التمييز بين تأكيد الحكم القيمي، وتاثير الأحكام القيمية على تكوين، وتقييم الأحكام الواقعية.

بينما **النتيجة 2**: فهي في شكل تعميم خاطئ لحقيقة، هي في الأصل جزئيا صحيحة (Mongin, 2006). إن الملاحَظ في المنظومة المفاهمية الاقتصادية، هو أن الكثير من المفاهيم مثل مفهوم" العقلنة" من المفاهيم القيمية، في حين هناك مفاهيم أخرى أصيلة غير قيمية.

بناء على ما سبق فإن الفرضية الأولى التي ترى بأنه (لا يمكن لعلم الاقتصاد أن يكون خال من أحكام القيمة)، يمكن الأخذ بها، خاصة إذا أخذنا بالاعتبار الاقتصاد المعياري كمثال ومصدر لأحكام العالم الاقتصادي القيمية.

ثانيا: كون أن الاقتصاد هو علم **الثروة**، أو علم **بالثروة**، أي أنه يهتم بكل شيء له قيمة، ويجلب الثروة، وقابل للتبادل، لذلك يعرَّف الاقتصاد عادة بالعلم الذي يهتم بالرفاهية (الرفاه) المادي مرتبطا بالرغبة في تحصيل الثروة (Mill J. S., 2003) وإن كان (التعريف) يجمع مختلف الشعب التي تهتم بمختلف أشكال الثروة، والعوامل المؤثرة فيها، كالمناخ، والرقعة الجغرافية وغيرها من العوامل.

ثالثا: كون الاقتصاد علم المؤثرات على الرغبة في الثروة. فعلم الاقتصاد هنا يهتم بدراسة نوع من السلوكات مثل، الخيارات التي نقوم بها لبعض الأغراض لحاجتنا إليها دون غيرها التي نضحي بها.

في هذه الحالة نتساءل فيما إذا يمكن للاقتصاد أن يعمل دون شكل من أشكال الأخلاقيات؟ يقصد من وراء هذا السؤال إثبات ضرورة الأخذ بالبعد الأخلاقي في العمليات الاقتصادية مهما كانت طبيعتها، لذلك يمكن الحديث عن ضرورة الانتقال النوعي من الوضعي في الاقتصاد إلى المعياري.

إن التفكير الاقتصادي ليس تفكيرا مفرغا أخلاقيا، بل على العكس من ذلك، فهو يمتثل إلى منظومة أخلاقية معينة. فإذا كان المنظّرون، والمفكرون الاقتصاديون الوضعيون منهم خاصة يقرون على الدوام بضرورة فصل المسائل المتعلقة بالفعالية L'efficacité، أي ما يتعلق بالسؤال: هل القرار أدرك غايته؟، عن المسائل المتعلقة بالشرعيةLégitimité ، أي ما يتعلق بالسؤال: هل الفعل مُبررا؟ فهم بذلك يحاولون شجب الأحكام القيمية، لكن، هم في الحقيقة وفي الوقت نفسه، يقرون حكما قيميا، لذلك وُجد من يفكر في ما يمكن أن نسميه الاقتصاد المعياري L'économie normative، أمثال، المفكر والفيلسوف الاقتصادي الهندي أمارتيا سن من خلال مؤلفاته حول

ISNN: 2253-0592 EISSN: 2588-199X / Prefix: 10.46315

اقتصاد الرفاه، ونظرية الخيار الاجتماعي، والعدالة الاجتماعية، وغيرها من المؤلفات التي تميز هذا النوع من الاقتصاد الذي يضع بعض المواصفات، ويحاول الكشف عن قدرة مختلف المبادئ الإتيقية المنقولة من فلسفة الأخلاق، ومن النقاش الاجتماعي المعاصر، على فرض قيود وشروط على المؤسسات الاجتماعية مثل: تكافؤ الفرص، ومحاربة اللامساواة، والحق في التربية، وغيرها من القيم (سن، 1998، الصفحات 1-10).

ومن المفكرين الذين تحدثوا عن حقيقة العلوم الاقتصادية وبيان الجانب المعياري القيمي فيها الفرنسي ليون ويلريس Léon walras(1834-1910) الذي يؤكد في مؤلفه، " Eléments d'économie politique pur (1874)" "عناصر الاقتصاد السياسي الخالص" على ضرورة إحداث توازن اقتصادي عام بين التنافس الذي يؤدي إلى تطور ونمو الثروة من جهة، والأخلاق التي ترشدنا إلى كيفية تحقيق عدالة في توزيع هذه الثروة. كذلك يمكن الإشارة، إلى المفكر الاقتصادي البريطاني بيجو Arthur Victoria Cecil Pigou(1877-1959) الذي كتب عن اقتصاد الرفاه L'économie du bien-être 1920 والذي في نظره لا يتحقق إلا بتدخل الدولة في إحداث نوع من التوازن المسبق بين الأخلاق والاقتصاد.

ربما تدعونا كل هذه النماذج إلى إعادة النظر في تحديد معايير العدالة الاجتماعية، وفي هذا الصدد، يتحدث الفيلسوف الأمريكي جون رولس John Rawls (1921-2002) في كتابه " A theory of justice" "نظرية العدالة" (1971) عن ذلك التوازن الذي يتحقق بالإنصاف بين: الفعالية الاقتصادية، والحرية السياسية، وأولوية العدالة في الرفاه، وهي طريقة يقحم بها الفيلسوف البعد الأخلاقي في العلاقات الاقتصادية، كما أنها طريقة للتفكير في مجتمع عادل.

5- الشك في علمية الاقتصاد

بالرغم من التطور الذي شهده علم الاقتصاد، سواء من حيث المنهج، أو من حيث النتائج، يبقى الكثير من القضايا التي تحتاج إلى نقاش ابستمولوجي مثل: هل ارتقى علم الاقتصاد إلى مصاف العلوم الطبيعية؟

في حوار مع السير كارل بوبر Karl Popperحول الاقتصاد، يجيب عن سؤال يتعلق بعلمية الاقتصاد مضمونه: هل يمكن اعتبار الاقتصاد علما حقيقيا؟ وهل هو علم منفرد، بعيدا عن العلوم الأخرى أم أنه متصل بها؟ انطلاقا من فكرة القابلية للتكذيب التي يعتبرها بوبر معيارا نكشف به عن وضعية أي علم من العلوم.

ISNN: 2253-0592 EISSN: 2588-199X / Prefix: 10.46315

يشير بوبر في البداية إلى عدم إمكانية الإجابة بشكل عام عن هذا السؤال، ويقصد بذلك، عدم تعميم الحكم على كل الاقتصاد، لذلك يرى بأنه يمكن اعتباره أحيانا غير علمي، أو البعض من جوانبه المعروفة بأنها ليست علمية، لأنها لا تستوفي معايير وشروط اختبارها، بمعنى آخر، غير قابلة للاختبار "مبدأ القابلية للاختبار" Testabilité، أو أنها لا تستجيب لهذا الشرط بفعل تعقيدها، ويرى بأننا في أغلب الأحيان لا نعلم.

يعتقد بوبر في هذا المجال، أن التعقيد (تعقيد الظاهرة الاقتصادية)، كثيرا ما يكون مجرد "عذر" Excuse. ويتابع إجابته بقوله بأنه مهما يكن، يمكن الحديث عن علمية الاقتصاد، لكن هذا لا يغير في الأمر شيء، لأنه قليلا ما تساهم النظريات الاقتصادية في حل مشاكلنا العملية واليومية، وتلكم هي المسألة الحقيقية.

يتواصل الحوار مع بوبر بسؤاله فيما إذا كان بالإمكان عرض الاقتصاد على مبدأ القابلية للتكذيب Falsifiabilité، يجيب بوبر بأنه ممكن، بشرط أن يكون هناك شيء نكذبه، مثلما فعل كلٌ من كيبلر وغاليلي. من هنا، يعتقد بوبر بأن لهذا السبب لا أحد يتحمل مسؤولية توفر الاقتصاد على الشروط العلمية، ولا يتعلق الأمر هنا بالبحث عن المتسببين في هذه الوضعية، أي الملائمة للأعذار وتجنب الاختبارات.

إن المشكلة الأساسية في نظر بوبر، تكمن في اهتمام الاقتصاديون بعملية التوقع (التوقعات) Anticipations، وهذه العملية تشكل عائقا أمام العالِم الذي يحاول إخضاع نظرية أو فرضية اقتصادية. ثم إن تعقيد الحياة الإنسانية وغناها العجيب ثقافيا، وقوة الإنسان الإبداعية وعبقريته من جهة، واللاحتمية Indéterminisme التي يخضع لها الإنسان من جهة أخرى، لا يترك مجال للشك في فشل أي محاول تنبؤ بمستقبله. يقدم بوبر مثالا عن اختراع الإنسان للحاسوب، وللقنبلة الذرية، هذه الاختراعات وأخرى لم يتنبأ بها علماء المستقبل Futurologues. فإذا كانت هذه المظاهر (مظاهر العجز والتعقيد) تميز العلوم الطبيعية، فما هو الحال بالنسبة للعلوم الاجتماعية والإنسانية.

وهو يجيب عن سؤال علاقة الاقتصاد بالعلوم الأخرى السياسية مثلا، يرى بوبر بأن هناك ترابط بينهما، والأكثر من ذلك، كلا منهما متعلق بالآخر، وهذا ما أكد عليه كارل ماركس، وإن كانت نظرته أحادية التوجه، أي تأكيده على قوة تأثير الاقتصاد على السياسة، لكن اليوم، في نظر بوبر، يمكن الحديث عن التاثير العكسي أي تأثير السياسة على الاقتصاد، بمعنى، لا يكون هناك تبادل

تجاري مثلا، من دون قرار السياسي، ولا يمكن القضاء على المضاربة أو الاحتكار، أو السوق الموازية إلا إذا كانت هناك إرادة سياسية.

إن المشكلة في نظر بوبر تكمن في قدرة، وطريقة تدخل الدولة في هذه القضايا الاقتصادية، لأن محاولة القضاء على الظواهر، قد يؤدي إلى كثير من العواقب السيئة اجتماعيا بالموازاة من زيادة الفقر، وتسلط الإدارة من خلال البيروقراطية التي تمارسها على المواطنين، وظهور التفاوت الكبير بين الناس، وهو ما نلاحظه في المجتمعات المتخلفة خاصة (Angélique, 1986).

6. علم الاقتصاد علم انساني (الإنسان الاقتصادي Homo œconomicus)

إن كلمة علم التي تسبق الاقتصاد لا تعبر بالضرورة عن الطبيعة العلمية لهذا المجال، أي تلك التي تميز علوم المادة (العلوم الطبيعية)، من موضوع وهو المادة، ومنهج، وهو الاستقراء العلمي المخبري، والحتمية أو الضرورة في تفسير ظواهر الكون. في حين ملازمة كلمة علم لموضوع الاقتصاد ليس مجازا، ولا اعتباطا، بل هو تعبير عن حقيقته باعتباره علم من نوع آخر، أي علم إنساني بالرغم من واقعيته، وقد بيّنا ذلك من خلال الحديث عن طبيعة كل من موضوعه، ومنهجه، ونتائجه، ومعيار صدق هذه النتائج، كما سنبين ذلك من خلال الحديث عن الانسان الاقتصادي.

في كتابه السوسيولوجيا والأنثروبولوجيا Sociologie et anthropologie 1950 يصف ماسل موس Marcel Mauss الإنسان الاقتصادي قائلا بأنه ليس قبلنا، بل هو أمامنا، مثل إنسان الأخلاق والواجب، مثل إنسان العلم والعقل. لقد كان لزمن طويل، شيء آخر، وليس ببعيد هو آلة، أكثر تعقيدا من الآلة الحاسبة (Mauss, 1983, p. 272). فهو فرد نتاج مجتمع ليبرالي، ووسائلي، وهو الفرد المتحرر من الوحدة الأسرية والدينية، ناضج في تفكيره، وفي خياراته الأخلاقية، وهو الفرد الذي لا يكتشف معنى وغاية أفعاله إلا في ذاته. وهو في آخر المطاف "آلة حاسبة" Une machine à calculer وحدث (حقيقة) اجتماعي تام fait social total (Laval, 2007). إن الدراسات التاريخية للفكر الاقتصادي كشفت عن بعض العوامل التي صنعت الإنسان الاقتصادي، أهمها:

- متطلبات التجربة الحسية للجسد.
- تعارض المصلح الشخصية مع المصلحة العامة.

إن المتأمل في هذه المسائل لا يجد شكا في اعتبارها ذات بعد إنساني وبالتالي فهي غير قابلة للحل إلا في إطار دراسات العلوم الإنسانية مما يدفعنا إلى التأكيد على البعد الإنساني في العلوم

ISNN: 2253-0592 EISSN: 2588-199X / Prefix: 10.46315

الاقتصادية. ومما يزيد تأكيدا لهذه الفكرة هو نظرة جون ستيوارت ميل للاقتصاد السياسي على أنه علم يهتم بالثروة، وأن الإنسان الاقتصادي، ما هو إلا الكائن الذي تتحكم فيه، ولا تحركه إلا الرغبة في تحصيل الثروة. وهو الإنسان الذي وصفه جون ستيوارت ميل بعدة مواصفات نذكر منها:

- إنه الإنسان الذي يحسن الحكم على الوسائل التي تحقق له غاياته.
- إنه الإنسان الذي يبحث عن المتعة المباشرة بالرغبات الثمينة.
- إنه الإنسان الذي يسكنه النفور من العمل.
- إنه الإنسان الذي يفضل الثراء الأكبر عن الثراء الأصغر.

هذه الصفات، في الحقيقة، توحي بالطابع النظري التجريدي في الفكر الاقتصادي لجون ستيوارت ميل، وهذا يزيد تأكيدا للطابع الإنساني في علم الاقتصاد السياسي (Guy, 2017).

7- البعد الأخلاقي في الاقتصاد

يعرّف بعض الاقتصاديون الاقتصاد على أنه: "العلم الذي يهتم بدراسة السلوك الإنساني من خلال العلاقة بين الوسائل والغايات ..." (Robins, 1947, pp. 17-35). إن هذا التعريف لا يترك مجالا للاعتبارات الأخلاقية إلا القليل، لكن الأحكام التي نصدرها حول سلوك الأخلاقي للممثلين الاقتصاديين، تؤكد عكس ذلك، سواء نظرنا إلى المقاصد والنيات، أو نظرنا إلى النتائج، فكلاهما يدل على تأثير القيمة الأخلاقية.

غالبا ما يُتهم الاقتصاديون على أنهم يدافعون عن الأنانية والمصلحة الخاصة، ويتغاضون عن القيم التي تدعوا إلى الاحترام والأمانة وغيرها، لكن، بالنظر إلى ما يخلفه النظام والممارسات الاقتصادية من مظاهر سلبية وأزمات، يدعو هذا إلى التساؤل حول معايير تقييم الفعل الاقتصادي، ربما هذا الذي دفع أرسطو قديما إلى التساؤل حول توظيف المال؟ التوظيف الاقتصادي الحسن كوسيلة للتبادل، والتوظيف السيئ له، بادخاره أي ادخار المال من أجل المال لغاية نفعية ذاتية أو ما أطلق عليه أرسطو chrèmatistikos (Aristote, 1990) La chrématistique. من هنا يأتي السؤال حول العلاقة بين الاقتصاد والأخلاق على النحو التالي: هل هناك ضرورة للتدخل بين الرفاه (العيش الكريم) والمس بالفضيلة؟ بل، هل هناك تناقض بين الإتقان (في المجال التقني الاقتصادي)، والأخلاق؟، بمعنى آخر، هل تتعلق الأخلاق بكل النشاطات الاقتصادية، أم تقتصر على بعضها؟.

ISNN: 2253-0592 EISSN: 2588-199X / Prefix: 10.46315

مبدئيا، ومظهريا، ليس هناك ما يشير إلى وجود صلة بين العلاقات الاقتصادية والأخلاق، فقد حاول علماء الاقتصاد في أواخر القرن التاسع عشر العمل على إضفاء الطابع العلمي على الاقتصاد، الحر منها على الخصوص، قصد تفادي المسائلات الإتيقية Questionnements éthiques. لقد كان المذهب الآلي آنذاك، يبرر الوسائل المختلفة والمتطورة بالغايات حتى إن كانت لا أخلاقية، لذلك أتخذ الاقتصاد جملة من الصفات منها:

1- الفردانية الخالصة التي من المفروض أن يتصف بها المستهلكون والمنتجون والمتميزة بالعقلانية، والأنانية، وحب المال (اهتمامها بالمال)، إنها على حد تعبير الفيلسوف الفرنسي أندري كونت "سبونفيل" André Comte-Sponville (1952-) الخطيئة الأصلية للرأسمالية Le pêché originel du capitalisme (Comte-Sponville, 2004)، أو كما وصفها الطبيب والكاتب الإنجليزي برنارد دي ماندفيل Bernard De Mandeville (1670-1733) في قصيدته أسطورة النحل[1] La Fable des abeilles أو The Fable of the Bees (1714) التعطش للمال والثراء، وللكسب المادي.

2- اختيار الممثلين أساسه حسابات شخصية قيمة/فائدة، أي وفقا للتضحيات والفوائد المتاحة.

3- لا تتم خيارات الفرد في هذا النظام وفقا لقراراته الخاصة في تداخلها مع قرارات الآخرين، من أجل بلوغ حالة من العيش الكريم.

4- ما الأخلاق إلا عقدا عمليا تتبناه جماعة، لكن وفقا لمصلحتها ومنفعتها الخاصة.

هذه الصفات دفعت البعض إلى الاعتراض على النظام **الرأسمالي الليبيرالي**، بحكم أنها تتجسد فيه، وكونه اليوم أكثر انتشارا، يمكن تلخيص هذه الاعتراضات في ثلاث ملاحظات:

1- إن البحث عن اللذة والمنفعة يعارض الرؤية الكانطية التي ترفض إقامة الأخلاق على المنفعة والمصلحة الخاصة.

[1] يحتوي هذا الكتاب على مجموعة من تصورات للمبادئ الاقتصادية أصبحت فيما بعد على يد آدم سميث نظريات اقتصادية أكثر وضوحًا مثل، نظرية اليد الخفية (أشرت إليها من قبل) ونظرية تقسيم العمل.

ISNN: 2253-0592 EISSN: 2588-199X / Prefix: 10.46315

2- غالبا ما تعرّف العقلانية الاقتصادية[1] Rationalité économiqueعلى أنها سلوك يكيف الوسائل مع الغايات، لكن المتعاملين الاقتصاديين لا يبالون بالوسائل والطرق المستعملة لبلوغ غاياتهم (Popper, 1967, pp. 142-150). ففي مجال **آلية اقتصاد السوق**، إذا خُيِّر المتعامل الاقتصادي بين عملية تجارية مضمونة النتائج وكثيرة الربح لكن بطرق غير اخلاقية، وبين عملية تجارية قليلة الربح، لكن بطرق أخلاقية، لأختار الأولى.

3- يبني المتعامل الاقتصادي أحكامه: تكلفة / فائدة على أساس التمرد، وهو سلوك جد عقلاني بالنسبة له، ذلك إن في مجال المعاملات والممارسات الاقتصادية الأحكام الأخلاقية والأدبية غير رائجة، وبالتالي معيار البحث عن الفائدة لا يتلاءم مع احترام الواجبات الأخلاقية، أو حتى مع أن نكون عادلين، فقد أشار كارل ماركس Karl Marx إلى ذلك في نقده للرأسمالية حين تحدث عن الاستغلال البشع للعمال مقابل أجر زاهد يحفظ لهم حق البقاء أحياء ليس إلا.

4- كما أن أصحاب المال والشركات، وهم يجتنبون المنافسة لا يمتنعون عن تحويل منتوجهم ونقله، وهذا ما أشار إليه آدم سميث في قوله:" ليست لطف ورحمة الجزار، أو صانع الخمر، أو الخباز هو الذي يجعلنا ننتظر عشاءنا، بل حيرتهم على مصلحتهم وفائدتهم" (Smith, 2001, p. 19).

5- لا يعمل الممثلون الاقتصاديون على الدفاع عن قيم الوحدة والتعاون، ولا عن حماية البيئة، أو التفكير في مستقبل الأجيال، لأن قواعد أخلاقيات وأدبيات المهنة، والدراسات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية "responsabilité sociale et environnementale"RSE أو ما يعرف بالمسؤولية الاجتماعية للشركاتresponsabilité sociétale des entreprises"RSC"[2] لا تجعل من الإطار الإطيقي إطارا مفروضا إلا من الخارج، أي ظاهريا فحسب وهو ما شجع، في نظر البعض، على تطور الممارسة الاقتصادية خاصة منها التجارة.

[1] من المنظور الاقتصادي تعد العقلانية قدرة على تحقيق برنامج شخصي، باختصار، تقال على المستهلك حين يحاول الاستفادة إلى أقصى حد من أجره خاصة حين يكون هذا الأخير زهيدا، وتقال على المنتج حين يحاول التقليل من تكاليف الإنتاج، أو تحقيق قدر أكبر من الربح من خلال المنتوج القليل.

[2] تعد سياسة المسؤولية الاجتماعية للشركات بمثابة آلية التنظيم الذاتي من خلالها يتم رصد وضمان التزامها بالقانون والمعايير الأخلاقية والدولية، ويكون من شأن رجال الأعمال تبني المسؤولية فيما يتعلق بتأثير أنشطتها على البيئة والمستهلكين والعاملين، بشكل عام محاولة التوفيق بين ثلاث مصالح: الناس والكوكب والربح.

ISNN: 2253-0592 EISSN: 2588-199X / Prefix: 10.46315

يتواصل النقاش في مسالة أخلاقية النظام الاقتصادي وبالتحديد النظام الاقتصادي الراسمالي ففي إحدى المناقشات التي دارت بين "سبونفيل" Sponville وميشال "أونفراي" Michel Onfray حول كتاب "سبونفيل" هل النظام الرأسمالي أخلاقي؟ Le capitalisme est-il moral? 2004 يستهل هذا الأخير حواره بالاعتقاد بأن النظام الرأسمالي Le capitalisme كان دوما منتقدا وهذا لم يمنعه من التطور. لقد كانت أول الانتقادات له من طرف الكنيسة في القرن التاسع عشر، وفي نفس الفترة من طرف كارل ماركس من خلال مؤلفه "رأس المال" Le capitalأما اليوم فإن هذا النظام ينتقد من خلال مستويات ثلاثة:

1- على مستوى المستهلكين Les consommateurs: وهو نقد يتعلق بالممارسة، حول نوعية السلع "الإنتاج" والسعر.

2- على مستوى المساهمين Les actionnaires وهو نقد يتعلق بالشؤون المالية، أي الفضائح المالية المتكررة التي يتعرض لها النظام الرأسمالي.

3- نقد على مستوى المناهضين للعولمة وللنظام الليبيرالي الجديد les altermondialistes، حيث يتهمونه باللا عدالة.

يبدأ "سبونفيل" نقاشه بالتساؤل حول معنى الرأسمالية أو النظام الرأسمالي الحر بقوله:" إنه نظام اقتصادي مبني على أولوية الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، وحرية التبادل، وكذا حرية السوق، وحرية الأجور". في بلد رأسمالي تكون المؤسسة في خدمة من يمتلكونها، الملكية تعني، في هذه الحالة، استغلال المساهمين فيها أكثر من الزبائن والأجراء.

بعد ما اقترح "سبونفيل" تعريف للاقتصاد الرأسمالي، يواصل في إعطاء معنى لهذا النظام لكن هذه المرة من وجهة نظره الشخصية فيقول:" إنه نظام اقتصادي يستخدم أمواله في كسب أموال أكثر. في بلد رأسمالي تذهب الأموال إلى الأغنياء أولا وليس إلى الذين هم بحاجة إليها أو الفقراء"(Onfray & Sponville, 2012, p. 1) .

من خلال هذه الملاحظات يمكن إدراك حقيقة وهي أن هذا النظام هو أبعد ما يكون عن ما تريده الأخلاق، وهذا الأمر ليس ببسيط، فهناك ظواهر في هذا النظام تعد أخلاقية، وأخرى غير أخلاقية، أما بالنسبة ل"سبونفيل"، فقد توصل، على حد تعبيره، إلى تمييز في كل المجتمعات، أربعة حقول (مجالات) أو كما يعبر عنها باسكال أربعة نظم مختلفة:

أولا: ما يمكن تسميته بالمجال التقني- العلميTechno-scientifique مبني داخليا على أساس التعارض بين ما هو ممكن، وما هو غير ممكن، ويعتبر الاقتصاد جزء منه.

ISNN: 2253-0592 EISSN: 2588-199X / Prefix: 10.46315

ثانيا: المجال التشريعي- السياسي Juridico-politique مبني داخليا على أساس التعارض بين ما هو قانوني، وما هو غير قانوني.

ثالثا: المجال الأخلاقي Morale مبني داخليا على أساس التعارض بين الواجب والممنوع.

رابعا: المجال الإطيقي Ethique مجال المحبة.

فإذا كنا نريد من النظام الرأسمالي أن يكون أخلاقي أو أن يتحول إلى أخلاقي، فإننا نريد من ذلك أن يمتثل النظام التقني العلمي للنظام الأخلاقي، وهو أمر مستبعد إذا ما أدركنا اختلاف البنية الداخلية لكليهما، إن العلوم ليس لها أخلاق، ولا للتقنية كذلك. من هنا يتساءل "سبونفيل" كيف للاقتصاد أن يكون له أخلاق وهو في الوقت نفسه علم وتقنية؟ لذلك يخلص إلى القول:" **إن فكرتي الأساسية هي أن الاقتصاد ما هو أخلاقي** Moral **ولا هو لا أخلاقي** Immoral **لأنه لا أخلاقي متطرف** Amoral". (Onfray & Sponville, 2012, p. 2)

أما فيما يتعلق بـ "**الخطيئة الأصلية**" للنظام الرأسمالي، فقد كانت بفعل عمله الأناني فقط، فهي كذلك أي خطيئة Péché من الوجهة الأخلاقية، لكن من الوجهة الاقتصادية هي فضيلة Vertu.

إن هذا التعريف الذي قدّمه "سبونفيل" حول الرأسمالية لم يرضي مُحاوِرَه ومناقشه ميشال "أونفراي" Michel Onfray الذي أيده في اعتبار النظام الرأسمالي حرية امتلاك وسائل الإنتاج، لكن هذا التعريف بالنسبة له هو تعريف ماركسي تجاوزه الزمن، ومنه يتساءل فيما إذا كان الخباز مثلا الذي يمتلك مخبزة رأسمالي؟ بهذا التساؤل يشكك "أونفراي" في تعريف "سبونفيل" للرأسمالية لأن في اعتقاه يكون مفهوم هذا النظام قد تطور وبالتالي يدعونا اليوم إلى إعادة التفكير فيه، كما أننا ملزمون بالتمييز بين الرأسمالية والليبرالية Le Libéralisme et le capitalisme. فالليبرالية في نظر "أونفراي" تمكن الرأسمالية من أن تفعل ما تريد، وكيف ما تريد، دون ضوابط إتيقية (أخلاقية) ولا أخلاقية، ولا معارضة بما أننا في مرحلة ليبرالية.

تسمح الليبرالية للرأسمالية بخلق الثروة (المال)، بواسطة توظيف المال، أي الاستفادة من الفقر الراهن الذي يعيشه المجتمع Paupérisation بمعنى آخر وعلى حد قوله:" إن شرط غِنى الغني هو فقر الفقير" (Onfray & Sponville, 2012, p. 3)، ليس هذا على المستوى الوطني فحسب، بل على المستوى الكوني كذلك.

أما فيما يتعلق "بالخطيئة الأصلية" إن وجدت، فإنها تتمثل في القوة الكبيرة التي تمنحها الثروة والمال هذا في نظر "أونفراي"، إن ما نلاحظ يوميا من طب، وصحة، وثقافة، وسكان، وطرق

ISNN: 2253-0592 EISSN: 2588-199X / Prefix: 10.46315

للعيش كلها مرهونة بمقدار الثروة والأموال موظفة من طرف المحركين لهذه الآليات، ومنه فإن "الخطيئة الأصلية" تتمثل في امتلاك المال ومنه امتلاك العالم، **وأن امتلاك الكثير من المال، يعني امتلاك الكثير من العالم.**

أن يعمل النظام الرأسمالي على أساس المصلحة، هو دليل على أنه غير أخلاقي، لكن هذا لا يعني أنه ناكر لكل القيم، ذلك أن ما نسميه بـ "الخطيئة الأصلية" المتمثلة في الأنانية والمال، هو في الحقيقة "الخطيئة الأصلية للإنسانية" Le pêché originel de l'humanité لم ينتظر البشر حلول النظام الرأسمالي حتى يتحولوا إلى أنانيين وبشعين (طماعين).

أما فيما يتعلق بقول "أونفراي" حول الليبرالية التي تسمح للرأسمالية بأن تفعل ما تشاء، وكيف ما تشاء فإن "سبونفيل" لا يؤيده الرأي لأن الرأسمالية في منطلقها، في نظره، خضعت للقانون، وهذا هو الفرق بين اقتصاد رأسمالي واقتصاد المافيا. ثم أن خلق المال بتوظيف المال، على أساس فقر الناس هو أمر يعارضه "سبونفيل"، ويرى بأن هذا النظام (الرأسمالية) استفاد منه الفقراء بشكل واضح، ذلك أن ذوي الدخل الأدنى اليوم Rmiste هم أحسن بكثير من فقراء القرن التاسع عشر (ق19)، وهي ذي المفارقة في الرأسمالية. يقول "سبونفيل":"إن الرأسمالية ليست أخلاقية، وأن الأخلاق ليست مربحة، لهذا نحن بحاجة إلى كليهما، وبينهما". بمعنى، نحن بحاجة إلى القانون، وإلى السياسة، والعمل معا من أجل إدخال نوع من الحدود والنظام للسوق.

لم يتوقف "أونفراي" عن مناقشة مشكلة أخلاقية النظام الرأسمالي من عدمها، فيرد على "سبونفيل" معتقدا أن الأخلاق لا تأتي من الرأسمالية فحسب، بل يمكن أن تكون من الدولة، لذلك علينا إعادة التفكير في الدولة، مثلما أننا مطالبون بإعادة التفكير في النظام الرأسمالي، لأن الدولة هي القادرة على إرجاع القوة للضعفاء، ثم أننا لو سلّمنا بأن الرأسمالية تساهم بشكل كبير في خلق فئة ذوي الدخل وإخراج الناس من دائرة الفقر، فلا يعني هذا أنها تدافع عن الفقراء وتتقبلهم، بمعنى آخر لا تُقسم الكعكة على آخرها وبشكل متكافئ، فالبعض ينال الحصة الأكبر، في حين العض الآخر لا ينال إلا القليل منها. في نظر "أونفراي"، كل ما تعمل عليه الرأسمالية هو خلق نفايات اجتماعية Déchets sociaux (مهمشين اجتماعيا) من أجل العمل الجيد لآلته اللاأخلاقية، وبالتالي تحقق الفائدة، وفي المقابل، تترك المصاريف للدولة لتسيير هذه النفايات الاجتماعية.

ISNN: 2253-0592 EISSN: 2588-199X / Prefix: 10.46315

لا تتأتى الأخلاق من السوق، هذا ما يتفق فيه "سبونفيل" مع "أونفراي"، ولا تتأتي من الدولة كذلك، لأن هذه الأخيرة ليس من اختصاصها تقرير الخير والشر، بل إنها هنا لكي تحدد ما هو قانوني وما هو غير قانوني، فوظيفة الدولة قانونية ومنه الأخلاق تكون على حساب الأفراد.

يعلق "سبونفيل" على كتابه قائلا:" في الحقيقة جوهر فكرة كتابي "هل النظام الرأسمالي أخلاقي؟ هو رد المسؤولية الأخلاقية إلى الأفراد" (Onfray & Sponville, 2012, p. 3)، ثم يسأل عن منبع الأخلاق إن لم تكن متأتية من ماضي المجتمع، أو مما يسميه فرويد Freud الأنا الأعلى Le surmoi في تشكيلها حتى إن كان فعالا.

آخر سؤال طرح على "سبونفيل" يتعلق بما يمكن قوله حول النوعية الجيدة للسلع المنتجة من طرف مؤسسة ما، ألا يمكن اعتبار هذا منتوج مطابق لمطلب أخلاقي (إطيقي)؟ يجيب عنه بالقول أن المؤسسة ترى أنه من صالحا أن تسلك سلوكا اقتصاديا يتطابق إلى حد ما مع قيمنا الأخلاقية، وهذا طبعا يمنعنا من رفض هذه السلع والإقبال عليها.

يتدخل "أونفراي" للإجابة عن هذا السؤال، والنظر إلى هذا السلوك (سلوك المؤسسة المنتجة) خداع وحيلة من حيل العقل، مما لا شك فيه أننا مستهلكون وما دام من الضروري أن نستهلك، وما دمنا قادرين على الاختيار فإنه من المعقول أن نختار بطريقة إطيقية (أخلاقية) بين منتوجين أو ثلاث ما يولد شعورا إطيقيا على الأقل، يقدم "أونفراي" دليلا على مقاطعة الناس لمنتوج معين لأنه مصنوع باستغلال لجهد الأطفال والنساء وهذا سلوك المواطن، كما أن المؤسسة مطالبة بأن تتبنى هذا السلوك أي سلوك المواطنة.

لا يمكن للاقتصاد أن يعمل من دون قواعد، فقد أظهرت التجربة أن اللاأخلاقية، والتلاعب، والغش، والكذب، وتبييض الأموال وغيرها من العمليات الاقتصادية تقف حجر عثر في وجه السير الحسن للحياة العملية، فالفساد يعتبر من أخطر الأمراض التي تقضي على سلطة الدولة في عملية التسيير الاقتصادي، كما أنه يعتبر في بعض البلدان ذات النظام الاستبدادي، سببا في فقر الشعب ومعاناته اليومية، ناهيك عن تسببه في كثير من الأزمات الاقتصادية العالمية. إن طغيان المصلحة الخاصة في المعاملات الاقتصادية تؤدي في أغلب الأحيان إلى العنف والوحشية، وقد يتسبب هذا العنف في انتهاج أسلوب آخر نتيجة الخوف من نتائج فيعمل الأفراد إلى إنتاج المضادات الحيوية الأخلاقية منها توجيه المصلحة الخاصة إلى غايات تخدم الجماعة ومن هنا تظهر المسؤولية الأخلاقية للاقتصاديين.

مجلة دراسات إنسانية واجتماعية (Journal of Social and Human Science Studies)
جامعة وهران02/ المجلد 11 ع 03، 16/ 06/ 2022
ISNN: 2253-0592 EISSN: 2588-199X / Prefix: 10.46315

خاتمة

إن غاية علم الاقتصاد هي بلوغ الدرجة العلمية التي تفصله عن أحكام القيمة، وهاجسه هو أن يصبح شبيه بالعلوم الطبيعية بالرغم من أنها علوم متميزة كل تميّز، كما أنه يدعونا إلى تجنب التقديرات الإتيقية والأخلاقية في عملية التحليل الاقتصادي، والالتزام بالموضوعية. يقول روبن Lionel Robbins في كتابه "Principles of economics" (1923):"يهتم الاقتصاد بالحقائق الواضحة وممكنة التحديد، أما الإتيقا فتهتم بالتقدير والواجب، إن مجالهما الاستقصائي ليس في نفس المستوى الخطابي، هناك فوهة منطقية بين تعميمات الدراسات الوضعية، وتلك المتعلقة بالدراسات المعيارية، حيث لا يمكن للبراعة أن تخفيها، ولا شيء من المجاورة في الزمان ولا المكان يمكن أن يملأها". لذلك يعتقد البعض أن اللامساواة، والمنافسة القائمة على تبرير الغايات بمختلف الوسائل ولو كانت غير أخلاقية كالسرقة، والتحايل، والغش، هي الكفيلة لضمان الحيوية الاقتصادية والسير الحسن للعمليات الاقتصادية. قد يكون هذا صحيحا من الناحية الدعائية، لكن الواقع يظهر عكس ذلك، لأن الاقتصاد لا يمكن أن يعمل بشكل سليم دون أن تميزه أدنى الاعتبارات الأخلاقية، والإنسانية، فإذا كانت النظريات الاقتصادية ترجع المبادلات إلى سبب علاقات الإنتاج والاستهلاك، فإن الواقع الاقتصادي مبني أساسا على العلاقات المتعددة الأبعاد بين الأفراد، لذلك تعتبر القوانين الاقتصادية غير كافية، ولو كانت شبيهة بالقوانين الفيزيائية، والرياضية، ما لم يُؤخذ بالاعتبار البعد التاريخي والأخلاقي للعلاقات الإنسانية، فيصبح العمل شرعي ومطلوب.

ولمّا كان من الضروري أن تتمثل هذه الصفات في الاقتصاد، فإنه بالضرورة لا يصنف على أنه علم من العلوم الإنسانية فحسب، بل علم من نوع خاص وذلك لخصوصية موضوعه، ومنهجه، ونتائجه.

إن احترام أدنى القواعد الأساسية في المعاملات ضروري لضمان السير الحسن لاقتصاد البلاد، بمعنى آخر مادام الإنسان قائما على هذا النشاط (الاقتصاد)، فإنه يضفي عليه من خصوصياته ما يجعل منه مرآة تعكس كل أبعاده النفسية منها، والاجتماعية، والسياسية، والعقائدية وغيرها، وهذا ما لا يتوفر في الرجل الآلي ولا الآلة الحاسبة.

*****

المصادروالمراجع

1- المراجع

أمارتيا سن. (1998). *الأخلاق وعلم الاقتصاد ترجمة: نادر إدريس التل*. عمان: دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع.

Aristote .(1990) .*Ethique à Nicomaque, Trad: Jules Tricot* .Paris : Vrin.

Cantillon, R. (2011). *Essai sur la nature du commerce en général.* Paris: Institut Coppet.

Comte-Sponville, A. (2004). *Le capitalisme est-il moral?* Paris: Broché.

Guala, F. (2005). *the Methodology of experimental économics.* Newyork: Combridge UP.

Hausman, D. (1992). *The inexact and separate science of economics.* cambridge: Cambridge University Press.

Laval, C. (2007). *L'homme économique: essai sur les racines du néolibéralisme.* Paris: Gallimard.

Mankiw, G. N. (2015). *Principe de l'économie.* Paris: De Boeck.

Mauss, M. (1983). *Sociologie et anthropologie.* Paris: puf.

Mill, j. S. (1801). *Principes d'économie politique, avec quelques-unes de leurs applications à l'économie social.* Paris: Guillaumin.

Mill, J. S. (2003). *Sur la définition de l'économie politique.* Paris: Broché.

Mill, J. S. (2010). *Principes d'économie politique, avec quelques-unes de leurs applications à l'économie social, trad, Jean Gustave Courcelle-Seneuil Tome 2.* Paris: Broché.

Popper, K. (1967). *La rationalité et le statut du principe de rationalité.* Paris: Payot.

Robins, L. (1947). *Essai sur la nature et la signification de la science économique : Traduit de L'Anglais par Igor Krestovsky.* Paris: Médicis.

Ross, D. (2014). *Philosophy of Economics, In, Economics as Philosophy of science.* Basingstoke: Palgrave Macmillan.

Smith, A. (2001). *Recherches sur la nature et les causes de la richesse des nations, Volume 1.* Paris: Guillaumin.

2- المقالات

Vernon, S. (1989). Theory,experiment and economics. *The journalof economics perspective*,(03(01), pp. 151-169).

Angélique, B. (1986). Entretien sur l'économie avec sirKARL Popper. *Revue Francaise d'économie,* (*1*(2), pp. 55-64).

Clerc, D. (2005, Mars). Economie politique: La méthode de John Stuart Mill. *L'Economie politique, (27*(03), pp. 98-107).

Guy, B. (2017, janvier). L'économie politique, science expérimentale ou science abstraite et déductive ? *Histoire de la pensée économique,* (3, pp. 267-285).

Mongin, P. (2006, Mai). Value juudgments and value neutrality in economics. *Economica,* (*73*(290), pp. 257-286).

Plott, C. (1991, Avril). will economics Become an experimental science? *Southern Economic Journal,*(*57*(4), pp. 901-919).

Serra, D. (2012, Mai). Un aperçu historique de l'économie expérimentale : des origines aux évolutions récentes. *l'Economie politique,* (*122*(05), pp. 749-780).

3- المواقع الإلكترونية.

Cozic, M. (2010). *cnrs.* Récupéré sur Cahiers de recherche de L'IHPST: https://www.ihpst.cnrs.fr/sites/default/files/dri_2010_02.pdf

Mauss, M. (2002). *Manuel d'ethnographie.* Paris: "Les classiques des sciences sociales. Récupéré sur http://classiques.uqac.ca/classiques/mauss_marcel/manuel_ethnographie/manuel_ethnographie.pdf

Mill, J. S. (2002). *Système de logique déductive et inductive.* Paris: Les classiques des sciences sociales. Récupéré sur Les classiques des sciences sociales: http://classiques.uqac.ca/classiques/Mill_john_stuart/systeme_logique/livre_1/systeme_logique_1.html

Munesa, F., & Callon, M. (2008). *La performativité des sciences économiques.* Paris: halshs-00258130. Récupéré sur HAL archves-ouvertes: https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00258130/document

Onfray, M., & Sponville, A. c. (2012, mars 10). *Over blog.* Consulté le Novembre 4, 2020, sur Over blog: http://banquetonfray.over-blog.com/article-michel-onfray-et-andre-comte-sponville-le-capitalisme-est-il-moral-101301366.html

Onfray, O., & Sponville, A. C. (2012, mars 10). *Onfray, Michel; Sponville, André Comte: Le capitalisme est-il moral ?* Récupéré sur Over blog: http://banquetonfray.over-blog.com/article-michel-onfray-et-andre-comte-sponville-le-capitalisme-est-il-moral-101301366.html

Sen, A. (2009, juin 08). Nous devons repenser la notion de progrès. https://www.lemonde.fr/planete/article/2009/06/08/amartya-sen-nous-devons-repenser-la-notion-de-progres_1204007_3244.html?contributions. (A. Grégoire, & C. Laurence, Intervieweurs) Le monde. Consulté le octobre 2020, sur Le monde: https://www.lemonde.fr/planete/article/2009/06/08/amartya-sen-nous-devons-repenser-la-notion-de-progres_1204007_3244.html